الخليج

التاريخ : الاثنين27/04/2009,

خبراء: المصارف العربية تفلت من قبضة الأزمة العالمية

توقع خبراء مصرفيون أن تنجح المصارف الإسلامية في تجاوز تبعات الأزمة بسرعة تفوق غيرها من البنوك التقليدية، وقالوا إن مستوى تأثر القطاعات المصرفية العربية بشكل عام كان محدوداً للغاية لأن المصارف العربية لم تستثمر بشكل مباشر في المشتقات وغيرها من الأصول المسمومة التي فجرت الأزمة، وقدروا مستوى تأثر أرباح البنوك بما لا يزيد على 5% . جاء ذلك خلال افتتاح المؤتمر المصرفي العربي أمس في دبي وينظمه اتحاد المصارف العربية .

وقال عدنان يوسف رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية إن خسائر المصارف العربية المباشرة جراء تبعات الأزمة المالية العالمية لم تتجاوز 1% من قيمة محافظها الاستثمارية، ولفت إلى أن البنوك

الخليجية كانت أكثر تأثراً على مستوى البنوك العربية لأنها تمتعت بقدر أكبر من الحرية الأمر الذي جعلها أكثر انفتاحاً على الاستثمارات العالمية .

وأكد أن البنوك العربية سجلت في العام الماضي أرباحاً صافية وصلت إلى 35 مليار دولار، كما وصلت موجوداتها إلى أكثر من تريليوني دولار في نهاية العام الماضي . وقال يوسف إن أرباح البنوك الإسلامية في العام الماضي وصلت إلى ما يزيد على 5 .3 مليار دولار في حين وصلت قيمة موجودات هذه البنوك في نهاية العام الماضي حوالي 800 مليار دولار . وتوقع يوسف أن ترتفع قيمة موجودات

البنوك الإسلامية تريليون دولار بحلول عام 2010 .

كان سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي قد افتتح أمس بدبي المؤتمر المصرفي العربي للعام 2009 تحت عنوان "الأزمة: رؤية للغد" وينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع جمعية مصارف الإمارات والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومركز دبي المالي العالمي وتستمر فعالياته لمدة يومين بمشاركة نحو 300 شخص من 22 دولة عربية من بينهم وزراء مال واقتصاد واستثمار ومحافظو بنوك مركزية وقيادات المصارف العربية والعربية الأجنبية المشتركة ومؤسسات مالية واستثمارية واقتصادية وممثلو كبرى المنظمات الاقتصادية وخبراء العمل المصرفي والمالي العربي والأجنبي علما بأن اتحاد المصارف العربية يضم في عضويته 330 مصرفاً عربياً .

وقال أحمد حميد الطاير نائب رئيس جمعية مصارف الإمارات ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني إن انعقاد المؤتمر في إمارة دبي لَهُو تأكيد آخر على ما تتمتع به دولة الإمارات من خاصية اقتصادية وتجارية ومالية كانت ولا تزال منفتحة على العالم، مقدمة نموذجاً اقتصادياً شهد نمواً متسارعاً وغير مسبوق خلال الفترة الماضية .

وأكد أن النموذج المتفرد الذي يقدمه اقتصاد الإمارات الذي تمكن من خلق أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل لأبناء الدول العربية والأجنبية لهو أبرز دليل على ما يمكن أن تقوم به أي من الدول العربية من إسهامات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء من خلال الأنظمة الاقتصادية والتجارية المرنة أو من خلال المناطق الحرة المتعددة .

وتحدث أحمد حميد الطاير عن أسباب الأزمة العالمية قائلاً إن النزعة الاستهلاكية وتراكم الديون على مستوى الأفراد والشركات والعجز المفرط في الميزانية وميزان المدفوعات، أدت إلى تقوية ما يعرف باسم الاقتصاد الورقي، فعلى حد قوله كانت الشركات المُحركة للاقتصاد كانت المؤسسات المالية في وول ستريت وليس مؤسسات الأعمال وطبقة العمل بالمجتمع .

وقال: "إن معاملات التورق المصرفي، والتمويل بالقروض، والمنتجات المُهيكلة، وما يعرف باسم "الهندسة المالية" قد أنتجت الأوراق المالية القابلة للتداول وأسواق ومعاملات تداول الأوراق المالية خارج الأسواق الرسمية التي أدت إلى ميل نحو مساهمات قطاع الخدمات وليس القطاعات الاقتصادية الحقيقية مثل قطاعات الصناعات التحويلية، الصناعة، الزراعة، الخدمات اللوجستيه، والبنية الأساسية الاجتماعية" .

وأضاف أحمد الطاير ان قروض الرهن العقاري التي كانت ترمي بالمقام الأول إلى تشجيع التملك وإتاحة القدرة على تحمل التكاليف العقارية والتي قد ثبتت فاعليتها كأداة للتحول الاجتماعي، قد تبين أنها أصبحت ضحية الاستدانة والمنتجات المهيكلة، التي تعاني من التجاوزات والممارسات الخاطئة . ولقد أدى هذا كله إلى حتمية انهيار القطاع المالي في وول ستريت بالولايات المتحدة، الأمر الذي أعقبه انفراط عقد الأنظمة المالية، وقطاع العقارات وإحداث هزات ارتدادية عنيفة على مستوى اقتصاديات العالم . وقال: "نحن في مفترق طرق حاسم، فبينما نعبر المسيرة تجاه إعادة النظر في النظام المالي العالمي، فإننا بالتأكيد نستطيع الاستفادة من الدراسة الشاملة واعتماد أفضل الممارسات الموجودة حتى الآن" .

وتحدث سليمان المزروعي مدير عام الاتصال المؤسسي لدى بنك الإمارات دبي الوطني وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية عن دولة الإمارات إن انعقاد المؤتمر يأتي والعالم بأسره يمر بأسوأ مرحلة اقتصادية تاريخية لم يشهد مثلها منذ 80 عاما وهي اليوم تهدد النظام الاقتصادي العالمي بالانهيار وتجبر المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات وقرارات جذرية لمحاولة الحد من هذا التدهور ذي التبعات الاجتماعية والسياسية المدمرة .

وأكد المزروعي ان المؤتمر المصرفي العربي يأتي في المكان والوقت المناسبين ليلقى الضوء على جذور الأزمة ومسبباتها ودراسة إمكانية التصدي للأزمة من خلال اختيار مختلف الحلول سواء أكانت الإسلامية منها أم التقليدية داعيا إلى التطرق إلى الإستراتيجيات والخطط التي وضعت ومازالت تدرس للاستفادة منها في التعامل مع الأزمة إلى جانب مختلف المحاور النقاشية الأخرى والتي من شأنها أن تساهم في التوصل إلى توصيات واضحة وفاعلة لمسيرة المستقبل التي من المؤمل أن ينتهجها الاقتصاد العربي .

وقال عدنان يوسف ن انعقاد المؤتمر في دبي يرجع للنموذج الايجابي الذي تطرحه المدينة التي أضحت واحة اقتصادية ومالية وثقافة وإعلامية ومدينة للمصارف والمؤسسات المالية والخدمات المتميزة في كثير من المجالات الاقتصادية وأصبحت مكاناً للفرص والأعمال والنجاح ولا تزال المكان الرحب والملائم لالتقاء المؤسسات في القطاعين العام والخاص وأبوابها مشرّعة لاحتضان الحوار والتطوير واستكشاف فرص الاستثمار ومجالات التعاون في أمور كثيرة تهم المنطقة ومجتمعات العربية .

وقال إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في خضم ظروف مالية واقتصادية عالمية صعبة وغير مسبوقة ناجمة عن الأزمة المالية العالمية التي كان لها امتدادات طاولت بلداناً كثيرة وقطاعات اقتصادية عديدة لم يتوقع أحد أنها يمكن أن تطال على هذا النحو الذي حدث .

وأضاف عدنان يوسف ان اختيار دبي مقرا للمؤتمر جاء بفضل الإنجازات الكثيرة التي شهدتها والتي جعلت المفكرين يهتمون بدراسة تجربتها التنموية الفريدة التي نجحت في تشييدها في فترة وجيزة واستطاعت أن تحقق خلال السنوات العشر الماضية من الإنجازات المتميزة ما عجزت عن تحقيقه دول أكبر في الإمكانيات في 50 سنة .

وأوضح ان محاور المؤتمر تتناول مدى ارتباط أزمة القطاع المالي والمصرفي بأزمة القطاعات الحقيقية وبلورة التحديات والمخاطر والفرص التي تكتشّفت من جراء استمرار الأزمة على النظام المالي والمصرفي العربي ومدى انخراطه في النظام المصرفي والمالي الدولي والعمل على بلورة دور أكثر فاعلية لأجهزة الرقابة والإشراف على القطاعات المالية والمصرفية والأسواق المالية وشركات التأمين .

وأشار رئيس اتحاد المصارف العربية إلى قرارات قمة العشرين التي تدعو إلى التفاؤل وأهمها تعزيز الشفافية والمساءلة والتنظيم السليم والنزاهة في الأسواق المالية والتعاون الدولي والموافقة على المزيد من الدعم للمؤسسات الدولية ولتدفقات التجارة وعدم العودة إلى الحمائية الجمركية وطرحته القمة من توجهات مختلفة حول آلية الإجراءات وأبرزها التوجه الأمريكي الذي اعتمد مبدأ الإنفاق الكثيف من جانب الاقتصادات الكبرى لسد الخلل في مؤسساتها المتعثرة ورعاية الشؤون الاجتماعية وتأمينات الفقراء والإنفاق الكثيف على المؤسسات الدولية لدعم اقتصادات الدول الفقيرة والنامية والإنفاق على منظمة التجارة الدولية سعياً للمزيد من سهولة تدفقات التجارة .

ونوه إلى الإصلاحات التي تمخضت عن قمة العشرين والتي تناولت أكثر المسائل تأثيراً في الأزمة حيث تم توسيع "منتدى الاستقرار المالي" وإنشاؤه بروح مؤسساتية أقوى وبقدرة أكبر ليصبح "مجلس الاستقرار المالي" ويعمل على تقييم أوجه الضعف التي تؤثر في النظام المالي والإشراف على تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها والسعي للحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الانفتاح والشفافية في القطاع المالي وتطبيق المعايير الدولية والقيام بمراجعات دورية حثيثة وتعزيز التعاون الدولي باستكمال تأسيس الهيئات الإشرافية على الشركات الدولية المهمة إضافة إلى تعزيز الأطر الدولية لقواعد الحيطة وتعزيز دور "بازل" لتتمكن من وضع إطار عالمي لتعزيز السيولة لدى المؤسسات المالية العالمية وغيرها .

ودعا عدنان يوسف إلى استخلاص العبر والدروس من هذه العاصفة التي لا بد ان تنقشع والعودة إلى

الاستثمار في قطاع الاقتصاد الحقيقي والاستثمار في المؤسسات الإنتاجية والعمل على تنمية التجارة البينية العربية في ظل حاجات الاقتصادات العربية الماسة للاستثمار الحقيقي القادر على تحقيق نمو وتنمية مستدامة وتأمين ظروف العمل وفرصه الكافية بما يرفع مستويات معيشة الشعوب العربية ويحقق تقدماً ملموساً على صعيد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

وأكد ان المؤتمر يركز على إدراك حجم التحديات والمخاطر والفرص ويشكل انطلاقة للعمل بكل جهد لوضع رؤية موضوعية وشفافة لإزالة آثار هذه الأزمة ووضع الأسس والقواعد لغدٍ أفضل ولمستقبل باهر للأجيال القادمة .

ومن جهته قال صالح كامل رئيس مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة في كلمته التي ألقاها خلال إن النهج الربوي للبنوك العالمية هو الذي قادها إلى ما تواجه اليوم من أزمات، وأكد إن العالم بأقطابه ومفكريه الكبار اليوم يدعو إلى اتباع النموذج الإسلامي في الخدمات المصرفية بعد أن أظهرت التجربة الفعلية أن المصارف الإسلامية كانت الأقل تأثراً جراء الأزمة المالية العالمية وتبعاتها .

وقال: "انسقنا وراء الهندسة المالية الجديدة والمشتقات التي كان ينظر لها باعتبارها فناً جديداً وعلماً حديثاً يوصل العالم إلى ما لم يصل له سابقاً، وهذا ما حدث بالفعل إذ قادت هذه المنتجات الشيطانية العالم إلى كارثة غير مسبوقة" .

ورجح صالح كامل أن يتمكن خبراء المصارف المجتمعين في المؤتمر، الذي وصفه بمؤتمر المحترفين لا الهواة، من إيجاد الحلول والوصفات المناسبة لمعالجة الأزمة والخروج منها، ولتفادي الوقوع في أزمات مماثلة في المستقبل . وقال: "نحن ننتظر اليوم أناساً شجعاناً يتقدمون بحلول مبتكرة تساعد على كسر الجليد وتعزيز الثقة في الاقتصاد من جديد" .

ومن جانبه قال جوزيف طربيه رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الاعتماد ان هذا المؤتمر يركز على تبادل الأفكار حول مستقبل المنطقة واقتصاداتها على ضوء ما عكسته الأزمة المالية العالمية التي وصفها بأنها واحدة من أقسى الأزمات المالية التي هزت أقوى الكيانات الاقتصادية وضربت فيما ضربت مؤسسات طالما اعتقد الجميع أن متانتها أقوى من أي خضات مفاجئة أو غير محسوبة .

وقال جوزيف طربيه إن ما أفرزته الأزمة من نتائج كارثية يصعب حتى الآن حصرها واستبيان مداها وعمقها وانعكاساتها القادمة وخير إثبات لذلك السباق العكسي للخروج من العولمة كخشبة خلاص بعدما كان الانغماس فيها مظهراً للتقدم والازدهار خاصة وان المشهد الحاضر يظهر أن الأسواق الأكثر انفتاحا هي الأكثر تضرراً والأكثر تعرضاً للانعكاسات .

ووصف الأوضاع التي تمخضت عن الأزمة بأنها محطة تاريخية فاصلة أدت إلى تغييرات شاملة في المفاهيم والرؤى وانقلابات جذرية في المهام والأدوار وعودة دراماتيكية للحكومات لتكون اللاعب الأساسي في الأسواق فيما تتهاوى المؤسسات ويصمت اللاعبون الكبار المتهمون بخيانة القيم والمثل التي تحكم مبدأ الاقتصاد الحر وبالانجرار إلى التلاعب والغش وسلب أموال الناس ومدخراتهم .

ودعا جوزيف طربيه في خضم هذا الإعصار وتداعياته إلى تكثيف التحركات العربية في ساحاتها وأسواقها الوطنية وعبر الحدود بهدف تبادل الأفكار والخبرات وتنسيق الجهود الهادفة إلى إبعاد الأضرار ومعالجة ما يعني العالم العربي من الأزمة وتداعياتها حتى لا نصبح من ضحاياها .

على هامش المؤتمر

احتياطيات

قال محمود النوري إن تقديرات الاحتياطيات الخارجية لدول مجلس التعاون وصلت مع نهاية يناير الماضي إلى نحو 1،2 تريليون دولار منها 501 مليار دولار للسعودية و328 مليار دولار لإمارة أبوظبي، فيما تقدر الاحتياطيات الخارجية لدولة الكويت بحوالي 228 مليار دولار ولدولة قطر بحوالي 58 مليار دولار .

تأخر

تأخر بحسب صالح كامل الإعلان عن تأسيس البنك الإسلامي الجديد بسبب الأزمة، وكان من المقرر الإعلان عنه في الربع الأول من العام الجاري . وسيسهم في البنك الجديد بنك التنمية الإسلامي بحصة 200 مليون دولار ومجموعة البركة بحوالي 100 مليون دولار . وبحسب كامل هناك 10 بنوك أخرى وتمت كذلك دعوة أبوظبي الإسلامي ودبي الإسلامي للمساهمة في إنشاء البنك الجديد .

تشاؤم

أبدى صالح كامل قدراً كبيراً من التشاؤم حيال مستقبل أداء الاقتصاد العالمي، وقال إن التريليونات من الدولارات التي تضخ في الاقتصاد العالمي تصب في "انبوب مثقوب" .

تباطؤ نمو الأرباح

أكد فؤاد شاكر الأمين العام لاتحاد المصارف العربية أن الخسائر الإجمالية للبنوك العربية جراء الأزمة العالمية لم تتجاوز 2،73 مليار دولار أي ما يقل عن 1% من إجمالي ميزانيات هذه البنوك .

وقال إن الخسائر لم تطل أموال المودعين، ولم تحتج هذه البنوك إلى أي نوع من الدعم الحكومي .

وقال إن مؤشرات الربع الأول تدل على عدم وجود أثر للأزمة، فكل ما شهدناه لا يدل إلا على تباطؤ محدود في نمو الأرباح . وأكد فؤاد شاكر أن حجم السيولة لدى المصارف العربية يزيد على 51% من إجمالي ميزانياتها والتي قدرها بحوالي 2،1 تريليون دولار .

وقال إن إحجام البنوك عن الإقراض يرجع لارتفاع نسبة المخاطرة في السوق، موضحاً أن الملاءة المالية للبنوك العربية تتراوح بين 12 و20% أي أعلى بكثير من المستوى الذي تفرضه بازل وهو 8% .

روشتات العلاج

بحسب صالح كامل ربما يكون في الضعف الذي تعانيه دولنا العربية فائدة وقال لأننا كنا نطبق ونحترم المبادئ، ولأنهم أقوياء تكبروا وتغطرسوا ولم يطبقوا شيئاً من المبادئ التي أملوها علينا .

كانت القوانين توضع لنطبقها نحن وهذا من حسن حظنا اذ صب ذلك إيجاباً في مصلحتنا اليوم .

وقال "اغرقنا صندوق النقد والبنك الدولي بروشتاته ووصفاته العلاجية، في الوقت الذي كانت هذه المؤسسات تخشى فيه من تخدير المريض الاكبر القابع إلى جانبها وهو الاقتصاد الامريكي" .

عدم الاستثمار في المشتقات والأصول المسمومة يحد من التداعيات

أكد استمرار الإقراض واستبعد الاندماجات حالياً

الطاير: نتائج البنوك في الربع الأول تظهر نمواً

قال أحمد الطاير رئيس مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني إنه من المتوقع أن يعلن البنك ومعظم البنوك في دولة الامارات عن نمو في الارباح عن الربع الاول وأضاف ان الاقراض مستمر برغم التباطؤ الاقتصادي .

واستبعد الطاير أن تدخل البنوك في الإمارات عمليات اندماج أو استحواذ حاليا وتوقع ان تنتظر حتى تهدأ الازمة المالية لاعادة النظر في استراتيجياتها .

وأبلغ الصحافيين على هامش مؤتمر مصرفي "أعتقد أن كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح . نتائج الربع الاول طيبة . . انها ايجابية وأفضل من العام الماضي . أعتقد أن معظم البنوك ستعلن عن نمو" .

وقال الطاير "(أرقام الربع الاول) ستظهر نموا في الاصول والارباح" .

وقال الطاير "الاقراض مستمر . هناك حد للعملاء وخاصة الشركات ونحن نستخدم الالتزامات والقيود السابقة لذلك هناك نمو في الاقراض ايضا" . وسمحت الحكومة للبنوك بتحويل ودائع حكومية من أحد التسهيلات الى رأسمال من المستوى الثاني لمساعدة البنوك على تحسين معدلات كفاية رأس المال والوفاء بشرط معدل 11 في المائة . وقال الطاير "أعتقد ان كافة البنوك ستفي به" . وأضاف أن نتائج الربع الاول ستظهر نموا في كل من أصول البنوك وقاعدة ودائعها . وردا على سؤال عما اذا كانت البنوك تسعى لعمليات اندماج في اطار جهودها لمواجهة الازمة المالية العالمية قال "في هذه المرحلة يتطلع الجميع للمستقبل، بعد هذه الازمة سيراجع الجميع استراتيجيته . لا أظن أن أحدا سيتخذ اليوم قرارا بشأن اندماجات . . . الامر يتوقف على السوق" . (رويترز)

خلال مداخلة على هامش الجلسة الأولى

هنري عزام: استعادة تعافي اقتصادات المنطقة ليست قريبة

استبعد د .هنري عزام الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دويتشه في مداخلته على هامش الجلسة الأولى "الأزمة الجذور والمسببات والتداعيات" التي أدارها د . أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني السابق استبعد تعافي اقتصادات المنطقة قريبا بسبب حالة التخوف وعدم اليقين التي لا تزال مسيطرة على أسواق المنطقة، لافتاً إلى استمرار حالة التشدد في الإقراض لدى بنوك المنطقة .

وأوضح حالة التشدد بدت واضحة من خلال انخفاض إجمالي القروض العالمية في الربع الأول بنسبة 50% عن الفترة نفسها من العام الماضي لتصل إلى 411 مليار دولار وتراجع سوق الإصدارات الأولية العالمية لتصبح شبه "مغلقة" حيث شهدت الأسواق العالمية 12 إصدارا فقط في الربع الأول بقيمة 2 .1 مليار دولار مقارنة بإصدارات بلغت قيمتها 37 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي أما على صعيد المنطقة فجرى طرح أولي لشركة واحدة فقط في السعودية وهي شركة "عذيب للاتصالات" بقيمة 80 مليون دولار مقارنة مع 9 إصدارات في الربع الأول من العام الماضي بقيمة 4 مليارات دولار .

وأشار هنري عزام إلى أن البنوك العربية التي أعلنت عن نتائجها للربع الأول لم تسجل نمواً في القروض التي تقدمها للعملاء بسبب حالة الجمود في الوضع المالي والذي يعد انعكاساً للوضع العالمي مرجعا ذلك إلى عدم انتهاء كبرى البنوك العالمية من تقليص المديونية والتي قد تتطلب عامين لكي تعود إلى مستويات مقبولة 10 إلى 15% .

وقال إن ارتفاع أسعار الأسهم مؤخراً في البورصات العالمية والمحلية دفع ببعض المراقبين إلى التهكن ببداية النهاية للأزمة معربا عن اعتقاده أن الكساد سيكون أطول مما يتوقعه الكثير لأن مكرر عائد الأسعار للأسهم في الولايات المتحدة بلغ 5 .14 مرة وفقاً لمؤشر ستاندرد آند بورز مقارنة مع مكرر 10 مرات أثناء فترة الكساد العالمي في ثلاثينات القرن الماضي حيث شهدت ارتفاعات تصحيحية في أسعار الأسهم .

وقال عزام إن خسائر البورصات العالمية بلغت منذ بداية الأزمة المالية 25 تريليون دولار، بينما وصلت خسائر العقارات والشركات غير المدرجة في الأسواق المالية 10 تريليونات دولار ليصل اجمالي الخسائر العالمية إلى 35 تريليون دولار وهو ما يشكل 50% من إجمالي الناتج المحلي العالمي وهو ما من شأنه التأثير سلباً في الاستثمار .

وأضاف الرئيس التنفيذي ان الدول التي حققت فوائض مالية في الفترة من 2002 إلى 2008 لعبت دوراً في تعميق الأزمة ومنها الصين ودول الخليج بسبب تدافعها على الاستثمار في السندات الأمريكية ما رفع الطلب وأدى إلى انخفاض مستوى العوائد على مثل هذه السندات، الأمر الذي شجع المستهلك الأمريكي على البحث عن أدوات تدر عوائد أعلى عبر اللجوء إلى أوراق التوريق .

وقال عزام إن اجمالي معدل النمو العالمي سيكون بحوالي 2% بالسالب فيما من المستبعد ان تحقق الصين نموا بنسبة 8% العام الجاري وهو ما سيؤثر في الطلب العالمي على النفط الذي من المتوقع ان يتراجع مجددا بمقدار 2 .1 مليون برميل يومياً بعد انخفاضه 200 ألف برميل العام الماضي .

وتابع هنري عزام ان تراجع الطلب سيؤدي إلى مزيد من بقاء أسعار النفط تتحرك في نطاق بين 40 إلى 50 دولاراً للبرميل، بينما سيؤدي استمرار ارتفاع الدولار مقابل العملات الأوروبية إلى انخفاض الأسعار إلى ما دون 35 دولاراً .

وأكد أن الأزمة المالية ستأخذ وقتا بينما ستبقى حالة من التقلب تسيطر على الوضع الاقتصادي حتى نهاية العام الجاري قائلاً "انه حتى لو وصلنا إلى القاع فإن ذلك لا يعني عودة النمو قريباً لأن دورة الكساد ستأخذ شكل حرف "u" وخلال هذه الدورة يتعين على بنوك المنطقة التركيز على البقاء أهم من تحقيق عائد مرتفع على رأس المال" .

من جانبه قال د .محمد النوري وزير مالية الكويت السابق ورئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي الدولي انه رغم التقارب الشديد بين دول مجلس التعاون في الجانب الاقتصادي كونها دولاً "مكشوفة" اقتصاديا للاقتصاد العالمي وتعتمد على النفط بدرجة أو أخرى في تمويل ميزانيات حكوماتها الا أن هناك اختلافاً في التفاصيل مما يؤثر في مدى انعكاس الأزمة العالمية عليها .

وأوضح النوري ان الأزمة العالمية أثرت في دول العالم كافة سواء المتقدمة منها أو النامية أو الفقيرة وأثرت بشكل أقل على دول مجلس التعاون لكن بصور مختلفة بين دول المجلس، حيث تباين الفرق في التأثر بسبب إنتاج "الطاقة"، "النفط والغاز" وعدد السكان بالإضافة لحجم العمالة الوطنية لدى الحكومة "فلسفة دعم المواطنة" فضلا مدى تنوع الاقتصاد .

وأشار إلى أن العام 2009 سيكون عام التحدي لدول الخليج بسبب النقص المستمر لمصادر التمويل طويل الآجل التي ستؤدي بدورها إلى انخفاض ملحوظ في حجم الميزانيات بينما من المتوقع ان تواجه البنوك مخاطر كبيرة نظرا لتدهور جودة الأصول .

وأضاف من المتوقع أن ينخفض معدل النمو بشكل ملحوظ من 5 .6% في عام 2008 إلى 5 .0% في عام ،2009 بينما من المتوقع أن تعود إلى معدلاتها الطبيعية في عام 2010 إذا ما ارتفعت أسعار النفط

مرة أخرى .

المعايير الدولية

أكد الطاير أن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة قد نجم عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية وعلى رأسها معيار المحاسبة الدولي رقم 39 .

وقال: "من المتوقع ان موضوع التقييم العادل بالرغم من عدم إمكانية الاعتماد على الأسعار السائدة نظراً لهبوط السوق ولضعف مستوى السيولة سيستمر في أن يكون محل الجدل والاختلاف فيما بين وجهات النظر والآراء" .

معالجة هادئة

قال الطاير إن التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية وما سوف تؤول إليه ستفرض على الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الحاجة الى معالجة هذا الأمر بهدوء في ضوء الاعتبارات والمصالح الاقتصادية الوطنية للتحول الى ربط عملتها بسلة من العملات تعكس حجم تجارتها الدولية وإمكاناتها الاقتصادية لتقييم سعر الصرف والحفاظ على أصولها الأجنبية من التآكل والضياع .

مستقبل الدولار

يرى الطاير أن أهمية ومكانة الدولار الأمريكي على مستوى النظام المالي العالمي لم تتأثر حتى الآن إلا أن مستقبل العملة الأمريكية أصبح محل شك في الوقت الحاضر .